

جمهورية مصر العربية
مهد التخطيط القوى



قضايا التخطيط والتنمية في مصر

رقم ٢٣

دور القطاع الخاص في التنمية

مهد التخطيط القوى - مركز البحوث

مسجل

رقم تصنيف

نوفمبر

١٩٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤيد للتخطيط القومى - مركز الترقى

مسائل

رقم التصنيف

تقديم

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاغل الأول الذى تواجهه مصر حاليا . ويرجع ذلك بسبب العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى يواجهها المجتمع بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التى مر بها خلال الفترات الزمنية السابقة .

وخلال الفترات الزمنية السابقة عاشت التنمية الاقتصادية والاجتماعية مراحل مختلفة لها سماتها الواضحة .

فخلال الفترة السابقة لثورة يوليو ١٩٥٢ كانت الزراعة تسيطر على الاقتصاد المصرى . غير أن هذا لايعنى عدم وجود قطاع الصناعة التحويلية . فخلال تلك الفترة بذلت العديد من المحاولات لتشجيع الصناعة التحويلية حيث نجح بنك مصر فى تنمية الصناعة القومية مثل الغزل والنسيج . وفى أواخر الثلاثينات حققت مصر الاكتفاء الذاتى للعديد من السلع الصناعية .

ولقد كانت السمة الأساسية لتلك الفترة هى أن القطاع الخاص تولى مسئولية التنمية الاقتصادية .

ولقد تميزت فترة ما بعد ثورة يوليو بمساهمة الحكومة المباشرة والفعالة فى تنفيذ المشروعات الاقتصادية وبصفة خاصة المشروعات الصناعية . وبصدور قانون الإصلاح الزراعى بدأ القطاع الخاص يتخذ موقف الترقب والتردد فى المساهمة فى عملية التنمية الاقتصادية . وبصفة خاصة فى المجال الصناعى وإن كان قد ظل المهيمن على النشاطات الاقتصادية . وقد اتسمت الفترة ما بين العقد الستين والسبعين بسياسة اقتصادية جديدة قوامها هيمنة الدولة على الاقتصاد القومى حيث تم تأميم المنشآت الصناعية كبيرة الحجم وعدد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم . وفى نفس الوقت امتدت سياسة التأميم لتشمل

مجالات أخرى كالمواصلات والبنوك . وفي ظل هذه السياسة الجديدة التي اتسمت بالتأميم والأخذ بالتخطيط كأس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تفاعل دور القطاع الخاص في مجال التنمية الاقتصادية .

خلال العقد السبعيني حدث تحول جديد في مسار الاقتصاد المصري . فعلى ضوء الصعاب والمشاكل التي تراكمت خلال نهاية العقد الستيني والمتغيرات الدولية رأت الدولة أن تسلك مسارا جديدا في السبعينات قوامه إتاحة الفرص من جديد للقطاع الخاص المحلي والأجنبي كي يقوم مع القطاع العام بالمشاركة الفعالة في الاسراع بمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع عدم الاخلال بالاعتماد على التخطيط كأس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد كان من أهم سمات السياسة الجديدة الرابعة الى تشجيع القطاع الخاص أن أصدرت الدولة العديد من التشريعات وفي مقدمتها قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معـدلا بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . ولقد تضمن هذا القانون العديد من المزايا والتسهيلات للمستثمرين المحليين والأجانب للدخول في ميادين الاستثمار التي تحددها الحكومة .

وعلى ضوء هذه المتغيرات الجديدة في السياسة الاقتصادية والرامية الى تشجيع القطاع الخاص ، فإنه أصبح مهما أن تجرى دراسة عن القطاع الخاص :

والدراسة الحالية التي قام بها مركز التخطيط الصناعي تتناول هذا الموضوع وأنه لمن المهم أن نوضح أن البيانات والاحصاءات المتعلقة بالقطاع الخاص يشوبها الكثير من القصور وهو ما شكل عبئا على الدراسة الحالية وجعلها تتم في حدود البيانات والاحصاءات المتاحة كخطوة أولى على الطريق .

مدير المعهد بالتفويض

(أ د . محمد عبد الفتاح منجى)

المحتويات

الفصل الأول

مركز القطاع الخاص في الاقتصاد المصري ١٩٧١-١٩٨٠

صفحة

١	١- مقدمة
١	٢- مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري حسب النشاط
١	٢-١- العمالة
١٣	٢-٢- الاجر
٢٠	٣- مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الصناعة التحويلية
٢٠	٣-١- القطاع الخاص الصناعي التقليدي .
٦١	٣-٢- القطاع الخاص الصناعي الخاضع لقانون الاستثمار
	١٩٧٣/٤٣
٦٩	٤- خاتمة

الفصل الثاني

القطاع الخاص في الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٣-١٩٨٧/٨٦

٧٣	١- مقدمة
٧٤	٢- القطاع الخاص في الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦
٧٦	٣- تقديرات استثمارات القطاع الخاص في الخطة وتوزيعها على الأنشطة .
٨١	٤- القطاع الخاص في الخطة السنوية ١٩٨٣/٨٢
٨٢	٥- بعض الأهداف للنشاط القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة .
٨٤	٦- خاتمة .

الفصل الثالث

أسس اختيار أنشطة القطاع الخاص

صفحة

- ١- مقدمة ٨٦
- ٢- التوازن في القطاع الخاص ٨٧
- ٣- الاطار العام لقياس الكفاءة الاقتصادية للقطاع الخاص ٩٦
- ٤- الكفاءة الاقتصادية للقطاع الخاص ١٠٢
- ٥- خاتمة ١١٦

الفصل الرابع

المشروعات والسلع الأكثر ملاءمة لطبيعة القطاع الخاص

- ١- مقدمة ١١٩
- ٢- المشروعات الملائمة للقطاع الخاص في قطاعات الاقتصاد القوي ١٢٠
- ٣- بعض أنواع السلع التي يمكن للقطاع الخاص انتاجها بوحدة المجمع الصناعي ١٢٢

الفصل الخامس

السياسات والدراسات المقترحة لحفز القطاع الخاص

للمشاركة في المجال الانتاجي

- ١- مقدمة ١٢٧
- ٢- السياسات ١٢٨
- ٣- الدراسات المقترحة والحد الأدنى الكمي والكيفي من البيانات والاحصاءات اللازم اعدادها ١٤٨

فريق البحث

الإشراف العام على الدراسة	{	السيد الاستاذ الدكتور / محمد عبد الفتاح منجى
منسق الدراسة		السيد الاستاذ الدكتور / فوزى رياض فهمى
		السيد الاستاذ الدكتور / مدوح فهمى الشرقاوى
		السيد الاستاذ الدكتور / فتحى الحسينى خليل
		السيد الاستاذ الدكتور / رأفت شفيق بسادة
		السيد الدكتور / ثروت محمد على
		السيد الدكتور / محمد عبد المجيد الخلوى
		بالإضافة الى ..
		السيد الدكتور / أنور الهوارى

((الفصل الاول))

مركز القطاع الخاص في الهيكل الاقتصادي

(١٩٧١ - ١٩٨٠)

١- مقدمة :

لقد اشرنا من قبل الى السياسات الاقتصادية التي عاشها القطاع الخاص خلال الفترات الزمنية السابقة . ولما كانت فترة بداية السبعينات قد اتسمت بتقديم العديد من التسهيلات للقطاع الخاص ، فان الفصل الحالي يتناول بالتحليل مركز القطاع الخاص في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠ ، وذلك بهدف الوصول الى مدى ما حققه هذا القطاع من مساهمة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفي ظل محدودية البيانات والاحصاءات المتعلقة بالقطاع الخاص فان هذا الفصل يتناول مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري حسب النشاطات والتي تقتصر على العمالة والاجور . يلي ذلك مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الصناعة التحويلية .

٢- مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي حسب القطاع :

١-٢ : العماله :

١- اهمية القطاع الخاص في خلق فرص العمل خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١/٨٠ :

لقد لعب القطاع الخاص دورا واضحا في توفير فرص العمل في الاقتصاد المصري خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١/٨٠ ، حيث بلغت نسبة مساهمته في خلق فرص العمل خلال تلك الفترة (في المتوسط) حوالي ٦٥٤% من مجموع أعداد العاملين في القطاعين العام والخاص ، هذا على الرغم من تناقص تلك الاهمية على مدار تلك الفترة ، حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص العمل من ٦٨٥% عام ١٩٧٣ ، الى ٥٩١% عام ١٩٨١/٨٠ ، وهذا على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

نسبة أعداد العاملين بالقطاع الخاص الى مجموع العاملين
بالقطاعات العام والخاص خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١/٨٠

النسبة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١/٨٠ متوسط الفترة
النسبة المئوية	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨

المصدر : احتسبت من بيانات شعبة العمالة واللاجور ، وزارة التخطيط

الا أن هذا لا ينبغي ان يخفى حقيقة تزايد اعداد العاملين بالقطاع الخاص خلال الفترة ، حيث ارتفع هذا العدد من ٦١٨٠٤ ألف مشغل عام ١٩٧٣ حتى بلغ ٦٧٧٤ ألف مشغل عام ١٩٨١/٨٠ . وبعبارة اخرى ، ارتفع عدد المشغلين في القطاع الخاص في نهاية الفترة عن بدايتها بنسبة ٩٦% كما يتضح من الجدول رقم (٢) . وبصورة عامة فقد تطور عدد العاملين بالقطاع الخاص بمعدل سنوي ١٢% خلال تلك الفترة .

جدول رقم (٢)

اعداد المشغلين والرقم القياسى لهم بالقطاع الخاص خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١/٨٠

١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١/٨٠
٦١٨٠٤	٦٢٨١٩	٦٥٧٠٤	٦٤٦٤٤	٦٥٥٨٧	٦٦٧١٦	٦٦٣٩٨	٧٧٤٦٦
١٠٠٠	١٠١٦	١٠٦٣	١٠٤٦	١٠٦١	١٠٧٩	١٠٧٤	١٠٩٦

المصدر : وزارة التخطيط ، شعبة العمالة واللاجور .

ويرجع هذا الدور الواضح للقطاع الخاص في خلق فرص العمل خلال تلك الفترة إلى سببين رئيسيين :

أ - ارتفاع الأهمية النسبية للعمالة الزراعية إلى مجموع العاملين في الأنشطة الاقتصادية الأخرى (غير الزراعية) ، وذلك رغم اتجاهها الواضح إلى الانخفاض في نهاية الفترة عما كانت عليه عام ١٩٧٣ ، كما يتضح من الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)
النسبة المئوية للعمالة الزراعية في الاقتصاد القومي خلال الفترة
١٩٨١/٨٠ - ٧٣
(%)

١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠ متوسط الفترة
٤٦٫١	٤٥٫٦	٤٣٫٩	٤٢٫٢	٤١٫٥	٤٠	٣٨٫١	٣٦٫٦
٤١٫٨							

المصدر : احتسبت من بيانات شعبة العمالة واللاجور ، وزارة التخطيط .

ويتضح من هذا الجدول ان النشاط الزراعي كان ولا يزال هو المصدر الرئيسي في توفير فرص العمل ، رغم هبوط النسبة المئوية لأعداد العاملين في الزراعة من ٤٦٫١ % عام ١٩٧٣ إلى ٣٦٫٦ % عام ١٩٨١/٨٠ . ذلك أن القطاع الزراعي (عام وخاص) كان مصدرا لاستيعاب ٤١٫٨ % من أعداد العاملين في القطاعين العام والخاص خلال الفترة (٧٣ - ١٩٨١/٨٠) .

ب - ان الشطر الأعظم من النشاط الزراعي يقع ضمن اطار القطاع الخاص حيث يتضاءل بشكل واضح دور القطاع العام في هذا المجال وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)
أعداد العاملين في النشاط الزراعي موزعة بين القطاعين العام والخاص
خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١/٨٠

السنوات	قطاع عام		قطاع خاص		مجموع	
	العدد بالالف	%	العدد بالالف	%	العدد بالالف	%
١٩٧٣	٢٠٠ر٦	٤ر٨	٣٩٦٣ر٢	٩٥ر٢	٤١٦٣ر٨	١٠٠ر٠
١٩٧٤	٢٠٢ر٠	٤ر٨	٤٠١٠ر٤	٩٥ر٢	٤٢١٢ر٤	١٠٠ر٠
١٩٧٥	١١٠ر٦	٢ر٦	٤١٠٧ر٣	٩٧ر٤	٤٢١٧ر٩	١٠٠ر٠
١٩٧٦	١١٠ر٩	٢ر٧	٣٩٥٦ر١	٩٧ر٣	٤٠٦٧ر٠	١٠٠ر٠
١٩٧٧	١١١ر٣	٢ر٧	٣٩٩٢ر٢	٩٧ر٣	٤١٠٣ر٥	١٠٠ر٠
١٩٧٨	١١٢ر٠	٢ر٧	٤٠٢٣ر٠	٩٧ر٣	٤١٣٥ر٠	١٠٠ر٠
١٩٧٩	١١٢ر٦	٢ر٧	٤٠٥٢ر٤	٩٧ر٣	٤١٦٥ر٠	١٠٠ر٠
٨١/٨٠	١١٣ر٥	٢ر٧	٤٠٨٦ر٥	٩٧ر٣	٤٢٠٠ر٠	١٠٠ر٠
متوسط الفترة		٣ر٢		٩٦ر٨		١٠٠ر٠

المصدر : وزارة التخطيط ، شعبة العمالة واللاجور .

ويتضح من هذا الجدول ، كيف كان القطاع الخاص الزراعي هو المصدر الرئيسي للعمالة الزراعية خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١/٨٠ ، حيث ساهم بنسبة ٩٦ر٨ % من مجموع فرص العمل الزراعية ، في حين لم يساهم القطاع العام بأكثر من ٣ر٢ % في المتوسط خلال تلك الفترة . بل ان هذا الدور ظل يتعاظم ويتأكد من سنة الى اخرى خلال نفس الفترة ، حيث ارتفعت النسبة

من ٩٥٢% عام ١٩٧٣ الى ٩٧٤% عام ١٩٧٥ ثم ٩٧٣% عام ١٩٧٦ وحتى نهاية الفترة (١٩٨١/٨٠) . الامر الذى قابله تناقصا فى الدور النسبى للقطاع العام الزراعى فى مجال خلق فرص العمل ، من ٤٨% عام ١٩٧٣ (بداية الفترة) الى ٢٦% عام ١٩٧٥ ، ثم تحسن قليلا ليصل الى ٢٧% عام ١٩٧٦ وحتى نهاية الفترة .

٢- هيكل العمالة فى القطاع الخاص خلال الفترة ٧٣-١٩٨١/٨٠ :

خلصنا فيما سبق الى تزايد أعداد العاملين بالقطاع الخاص خلال الفترة ٧٣-١٩٨١/٨٠ حيث ارتفع من ٦١٨٠٤ ألف مشغول عام ١٩٧٣ الى ٦٧٧٤٦ ألف مشغول عام ١٩٨١/٨٠ ، أى بزيادة قدرها ٩٦% ، أى بمعدل نمو سنوى قدره ١٢% . الامر الذى يعنى ازدياد الدور الذى لعبه القطاع الخاص فى مجال توفير فرص العمالة خلال السبعينات . ويوضح الجدول رقم (٤) أعداد العاملين بالقطاع الخاص حسب الانشطة الاقتصادية فى الفترة ٧٣-١٩٨١/٨٠ كما يوضح الجدول رقم (٥) النسبة المئوية للعاملين بكل قطاع او نشاط اقتصادى الى مجموع أعداد العاملين فى القطاع الخاص ، التى يمكن على أساسهما تحليل هيكل العمالة وتطورها بالقطاع الخاص فى تلك الفترة ، التى شهدت اعلان وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ومسا صاحبها من تشجيع ودعم دور القطاع الخاص .

جندول رقم (٥)

اعداد العاملين بالقطاع الخاص، موزعة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

في الفترة ٧٣ - ١٩٨١/٨٠ (ل.م.د)

النشاط	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠/٨١
عامة	٣٩٦٣,٤	٤٠١٠,٣	٤١٠٧,٣	٤١٥٦,١	٣٩٩٢,٤	٤٠٢٣,٠	٤٠٥٢,٣	٤٠٨٦,٥
تأمين	٦,٥	٦,٥	٧,٢	٧,٢	٩,٠	٩,٣	٩,٦	١٠,٦
التجارية	٤٣٥٣,٤	٤٤٧٩,٩	٤٥٠٥,٥	٤٥٥٣,٢	٤٨١٣,٣	٤٨١٦,٦	٥١٢,٠	٦١٠,٠
ميد والبناء	٨٣,٥	٥٦,٧	٣٦٦,٣	١٥٥١,٥	٢٠٢,٠	٢٧٨,٦	١٠٠٠,٩	١١١,٠
قطاع المصلحة	٤٤٨٨,٦	٤٥٥١,٣	٤٧٣٤,٤	٤٥٧٤,٣	٤٦٠٢,٦	٤٥٨١,٨	٤٦٧٤,٩	٤٨١٨,٦
والمواصلات وقناة السويس	١١١,٢	١١٢,٦	١١٤,٠	١١٨,٩	١٢٢,٣	١٢٣,١	١٢٤,٣	١٢١,١
سيرة والمسال	٧٦٦,٤	٧٨١,٢	٨٤٩,٩	٨٨٥,١	٩١٤,٥	٩١٦,٩	٩٥٦,٠	٨٩١,٠
سياحة والفنادق	—	—	—	—	٧٥,٨	٣٦٦,٣	٧٨٣,٣	٩٣,٠
الخدمات الانتاجية	٨٧٧,٦	٨٩٤,٣	٩٦٣,٩	١٠٠٣,٠	١٠١٢,٦	١١١٦,٣	١١٥٨,٣	١١٢٠,١
كائن والمرافق	١٢٨,٣	١٢٨,٧	١٣٢,٠	١٣٣,٠	١٣٣,٥	١٣٤,٦	١٤٢,٢	١٤٤,٣
مات الاجتماعية	٦٨٥,٨	٧٠٧,٦	٧٣٨,١	٧٥٣,١	٨١٠,٠	٨٣٨,٨	٩٦٤,٣	٩٩٢,٠
الخدمات الاجتماعية	٨١٤,٢	٨٣٦,٣	٨٧٢,١	٨٨٦,١	٩٤٣,٥	١٠٧٣,٤	٨٠٦,٦	٨٣٦,٣
جمالي المسام	٦١٨٠,٤	٦٢٨١,٩	٦٥٧٠,٣	٦٤٦٤,٣	٦٥٥٨,٧	٦٦٧١,٦	٦٦٣٩,٨	٦٧٧٤,٦

المصدر : وزارة التخطيط وجمعية المسألة والاجور

جدول رقم (٦)
النسبة المئوية للمعاملين بالقطاع الخاص حسب القطاع أو النشاط الاقتصادي فسي
الفترة ٧٣ - ١٩٨١/٨٠ (%)

النشاط	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠/٨١	متوسط الفترة
عامة	٦٤	٦٣	٦٢	٦١	٦٠	٦٠	٦١	٦٠	٦١
ديون	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
التحويلية	٧	٧	٦	٧	٧	٧	٧	٩	٧
بيد والبنساة	١٤	١٤	٢	٢	١	١	١	١	١
القاعات السلعية	٧٢	٧٢	٧٠	٧٠	٧٠	٦٨	٧٠	٧١	٧١
والمواصلات وقناة السويس	١	١	١	١	١	١	١	١	١
سائر والمسال	١٢	١٢	١٣	١٣	١٢	١٣	١٤	١٤	١٣
احدة والفنادق	—	—	—	—	—	١	١	١	١
الخدمات السلعية	١٤	١٤	١٤	١٥	١٥	١٦	١٧	١٦	١٥
كان والمواقيف	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
مات والتأمينات الاجتماعية	١١	١١	١١	١١	١٢	١٤	١٠	١٠	١١
الخدمات الاجتماعية	١٣	١٣	١٣	١٣	١٤	١٦	١٢	١٢	١٣
الى المعام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ر : احتسب من الجدول رقم (٥) .
ل : توجد بعض الفروق الطفيفة نتيجة لعمليات التقريب .